على هامش الصراحة

إحسان شمران الياسري

الاختصاص والوظائف

نحنُ كأمة لم نعتد التعامل مع الاختصاصيين ولم نألف الالتزام بالوظيفة. وكل واحد منا فيه الطبيب والمهندس وسائق التكسي والفلاح ورجل الدين. ولا نقبل أن نسكت عندما يتحدث المتخصّص لنستمع، بل نقاطعه ألف مرة لنؤيد أنّ المهندس الذي فينا مرّ بتجربة المتحدث (المهندس)، ولنسوق مثلاً عن تجربة الطبيب فينا عندما يتحدث الطبيب، وعندما يتحدث رجل الدين، يقفز منا ألف رجل دين فنترك الرجل يتحدث وننشغل مع من يجلس بجانبنا نتحدث عن فضائل ومكارم الأخلاق، والمنزلق الذي وصل اليه المجتمع، وعن غياب الضمير.

الحال أننا لا نترك للمتخصص فرصته للعمل، ولا نتركه وشأنه. بل صارت دولتنا تتعمد العزوف عن استخدام المتخصص الى غير المتخصص. والتجارب والأمثلة لا حصر لها ولا موجب للتكرار.

ما يشغلني في هذه الأسطر بعض الوظائف التي لا تصلح لسواها، ثم نجد أهلها يذهبون لوظائف وأدوار أخرى فتفسد الوظيفة الأصلية ولا تؤدى الوظيفة الجديدة بكفاءة.

وأنا بهذه الكلمات أعي الفوارق بين الإخلاص والحماس وبين المقدرة. فلقد تمنيت بطفولتي وشبابي وإلى الآن أن أقود طائرة وأصبح طياراً، غير ان تلك وظيفة بالغة الصعوبة لشخص مثلي يفتقر الى مقومات اللياقة والتدريب والكفاءة الصحية.. فهل يجوز لي أن أكون مسؤولاً عن سرب من طائرات القوة الجوية أو رئيسا لورشة صيانة طائرات الخطوط الجوية.

وحتى وأنا أتحدث بهذه الأسطر أتذكر عشرات المرات التي تدخلت فيها باختصاصات آخرين واقترحت أشياء كان من المفيد لو انني لم اقترحها، بل أفسدت حماس عشرات الأشخاص وأنا (أتطفل) على اختصاصهم ووظائفهم بدواعي الحرص والمشاركة وإسداء النصيحة.

والحق ان بعضهم كان رؤوفاً بي، وأكثر مني كياسة إذ استمع لآرائي و (توجيهاتي)، غير أن بعضهم امتثل اليها وبعضهم اعرض عنها.

وفي حياتنا، صدمتني مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ عندما وجدتُ بعض الذين يشتغلون في إرشاد الناس ووعظهم من رجال الدين وهم يمتهنون وظائف إدارية وسياسية.. فلقد جلستُ مع رجل دين ثم اكتشفتُ انه (مدير ناحية) وآخر رئيساً لمجلس محافظة وثالث عضواً في البرلمان.. وأنا أنكرُ على هؤلاء تنازلهم عن وظيفتهم الأساسية، المهمة جداً، والتفرغ لوظائف قد تجعل سلوكهم يتوافق مع متطلبات تلك الوظائف.

فأنا عندما أكون مديراً للناحية أو محافظاً أو عضواً في السلطة التشريعية ربما تضطرني عادات العمل وضرورات تسيير الأمور ان أبدي ما لا أبطن.. فأضطر لأن أقسم الأيمان، وأراوغ، وأقرّب هذا وأبعد ذاك، حتى لو كان ذلك من باب تحقيق الصالح العام.. بينما لا يفترض برجل دين أن يفعل هذا.. ودليلي على ذلك أن رجالاً من السلف الصالح لم يكن بمقدورهم المداهنة والمراوغة لتمشية أمور الدولة، ولم يضطروا للكذب أو المراوغة من أجل نجاح سلطتهم وديمومتها. بل كانوا مثل حد الموس.

أنا أفهم أن العمامة التي يعتمرها الأخوان الأجلاء لها وظيفة محددة.. وهي وظيفة ينقلنا مَن يرتديها من الدنيوية ومشاكلها وإسقاطاتها ومتاهاتها الى آفاق أرحب في التبشير بآخرتنا ومقدمات وشروط الإنتقال إليها، والتزود لها.. والبحث عن (خير الزاد) اليها.. فمالي أرى بعض قادتنا الى ربوع الروح والفضائل ينافسونا في تحصيل مغانم الحياة الزائلة، ويفعلون مثل ما نفعل، فيمتدحون هذا ويذمون ذاك، ويكذبون مثلنا للتخلص من مواقف مُحرجة، ويرتشون من البقال وعامل النظافة وصاحب المعاملة.. ويطلبون الدولارات للتوسط في تعيين هذا وترفيع ذاك ونقل تلك..

سيقول لي قائلهم: انك تخلط الامور ولا تُميّز بين رجل دين حقيقي وبين شخص يرتدي العمامة للتعيّش منها والإساءة للوظيفة المقدسة.. وأقول بكل سذاجة: إن الناس لا تملك معلومات عن كل من يرتدون العمائم.. ولهذا فهي تحكم على ما تراه لا على ما لا تعرفه.

إيـــران تدعو المالكي لحضـور قمة عدم الانحيـــاز

اكدت ايران مشاركة رئيس الوزراء نوري المالكي في اجتماعات قمة دول عدم الانحياز المنعقدة في طهران. كما بينت وزارة الخارجية مشاركة هوشيار زيباري في اجتماع وزراء خارجية هذه الدول.
ونقلت وكالة فارس الايرانية عن السفير الايراني حسن دانائي فر القول "تلبية للدعوة التي وجهتها ايران لرئيس الوزراء، تقرر مشاركة نوري المالكي في مؤتمر حركة عدم الانحياز في طهران".

□ متابعة /المدى

وكان المالكي قد تسلم الاثنين دعوة رسمية من الرئيس الايراني احمدي نجاد لحضور قمة حركة عدم الانحياز وذلك خلال استقباله رئيس منظمة الحج والزيارة مستشار رئيس الجمهورية سيد احمد موسوي .

كما أعلنت وكالة فارس الايرانية عن وصول وزير الخارجية هوشيار زيباري مساء أول من أمس الأثنين الى مطار الخميني في العاصمة طهران على رأس وفد للمشاركة في اجتماعات القمة السادسة عشرة للدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز، وكان في استقباله مسؤولو دائرة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية .

وأشارت "ضمن مشاركته في اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز، من المقرر ان يلتقي زيباري مع وزير الخارجية الايراني، علي اكبر صالحي".

وذكر بيان لوزارة الخارجية امس وتلقت "المدى" نسخة منه"ان الاجتماع الوزاري يأتي لتهيئة جدول أعمال ومقررات مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز".

واضاف ان القمة ستبحث التحديات التي تواجه الحركة ومستقبلها، لاسيما الازمة الاقتصادية العالمية و تحقيق اهداف الالفية للتنمية في ازالة الفقر وتحسين خدمات الصحة والتعليم و اصلاح منظومة الامم المتحدة ومجلس الامن و النزاع العربي – الاسرائيلي والازمة السورية و ملف البرنامج النووي الايراني وحق الاستخدام السلمي للشعوب للطاقة النووية لاغراض مدنية ومسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويشارك العراق بوفد يترأسه نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي الذي سيمثل العراق بدلا من رئيس الجمهورية جلال طالباني الذي يتواجد في المانيا بعد ان اجرى عملية جراحية ناجحة لركبته.

وكان الناطق باسم الحكومة علي الدباغ أعلن السبت الماضي ترأس نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي لوفد العراق في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز .

وذكر الدباغ في تصريح صحفي ان " العراق سيشارك في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي سيعقد في طهران بوفد يترأسه نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي".

يذكر ان قمة دول عدم الانحياز تعقد في طهران للفترة من ٢٦ الى ٣١ آب الجاري. وتعتبر حركة عدم الانحياز، واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، ونتيجة مباشرة أكثر، للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو وبين المعسكر الشرقي "الإتحاد السوفيتي سابقاً وحلف وارسو" حال نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة .

وتأسست الحركة من ٢٩ دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥، والذي يعتبر أول تجمع منظم لدول الحركة.

و تعتبر من بنات افكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغوسلافي تيتو.

وانعقد المؤتمر الأول للحركة في بلغراد عام ١٩٦١، وحضره ممثلو ٢٥ دولة، ثم توالى عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخير بشرم الشيخ في مصر في تموز ٢٠٠٩. ووصل عدد الأعضاء في الحركة عام ٢٠١١ إلى ١١٨ دولة، وفريق رقابة مكون من ١٨ دولة و ١٠ منظمات .

سجناء "بادوش" يضربون عن الطعام

تنـــفيذ الإعـــدام بـ21 شخصـــاً بينهم ثلاث نـساء

□ متابعة /المدى

كشف مصدر مسؤول، امس الثلاثاء، عن اضراب السجناء عن الطعام والشراب في سجن بادوش شمال غربي الموصل لحين الموافقة على تضمين المتهمين بالمادة ٤ أرهاب بقانون العفو العام.فيما اعلنت السلطات القضائية تنفيذ حكم الاعدام بحق ٢١ شخصا، بينهم ثلاث نساء، ادينوا بقضايا ارهابية.

وقال حيدر السعدي المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل في بيان مقتضب ان "الوزارة نفذت احكام الاعدام بحق ٢١ مدانا بتهم ارهابية بينهم ثلاث نساء"، من دون اعطاء تفاصيل عن جنسيات المدانين او الجرائم التي ارتكبوها، بينما اكد مسؤول اخر في الوزارة ان عملية الاعدام تمت صباح الاثنين.

ونفذت الجهات القضائية عدة اعدامات جماعية هذا العام بينها اعدام ١٤ شخصا في شباط واعدام ١٧ مدانا آخر، في كانون الثاني.

وكانت المفوضة العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان دعت السلطات مطلع العام الى وقف تنفيذ احكام الاعدام حتى الغاء هذه العقوبة.

واعادت بغداد العمل بتنفيذ عقوبة الاعدام عام ٢٠٠٤، بعد ان كانت هذه العقوبة معلقة خلال الاعوام التي اعقبت اجتياح العراق عام ٢٠٠٣.

الى ذلك كشف مصدر مسؤول، يوم امس ، عن اضراب السجناء عن الطعام والشراب في سجن بادوش شمال غربي الموصل لحين الموافقة على تضمين المتهمين بالمادة ٤ أرهاب بقانون العفو العام.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه في حديث لـ"شفق نيوز" إن "السجناء في سجن بادوش اضربوا ومنذ يوم أمس عن الطعام والشراب من اجل أن تتمّ الموافقة على شمول المتهمين بالمادة ٤ أرهاب بقانون العفو العام".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

من جهته قال السجين (ط، ب) من داخل سجن بادوش في حديث لـ"شفق نيوز" إن "كافة السجناء الذين يقضون احكاماً وفق المادة ٤ ارهاب مضربون عن الاكل والشرب لحين الموافقة على شمولهم بقانون العفو".

وسجن بادوش عائد إلى وزارة العدل وهو سجن شديد التحصين، وثاني أكبر سجن في البلد بعد سجن "أبو غريب" في بغداد، ويقع قرب بلدة بادوش الواقعة شمال غربي الموصل.

وكانت المواقف في البرلمان قد انقسمت بشأن قانون العفو المقترح على الرغم من تأييد النواب بشكل مبدئي لاصداره، وتتركز الخلافات بين الكتل البرلمانية على كيفية تحديد الفئات المشمولة بهذا العفو من عدمها أبرزها شمول مزوري الشهادات الدراسية ومقاومي الوجود الامريكي.

ديالى تحذّر من تأخر انتخاب محافظ جديد للمدينة

□ متابعة /المدى

حذرت لجنة تنسيقية الأحزاب والتيارات السياسية في محافظة ديالى، امس الثلاثاء، من تداعيات تأخير انتخاب محافظ جديد، داعية الكتل السياسية في مجلس المحافظة إلى تغليب المصلحة الوطنية وحسم هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

فيما أكد الحزبان الإسلامي والاتحاد الوطني الكردستاني على ضرورة ادارة محافظة ديالى بالمشاركة.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من الحزب الاسلامي العراقي برئاسة نائب الأمين العام للحزب سليم الجبوري الى المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بمدينة السليمانية.

واضاف بيان للحزب الاسلامي أمس انه"كان في استقبال وفد الحزب الملا بختيار مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ، الذي بدوره قدم تعازيه باسم رئيس الجمهورية جلال طالباني للحزب قيادة وأفراد لوفاة عضو الحزب الاسلامي محافظ ديالى هشام الحيالي".

واكد الجبوري خلال اللقاء على ان اعضاء الحزب الاسلامي ينظرون بحرص دائم إلى علاقات الصداقة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، مشيراً في الوقت نفسه إلى اللجنة المشتركة التي تقرر تشكيلها في الاجتماع المنصرم لمحافظة ديالى، معرباً عن ترحيب الحزب لإدارة وتنفيذ المهام في المحافظة بالمشاركة. بحسب البيان.

بينما اكد باختيار ان الاتحاد الوطني الكردستاني كلف رزكار علي للقيام بتلك المهمة في اللجنة، وسيتم ترشيح كوادر مختصة ومناسبة في تلك اللجنة المشتركة.

وضم الوفد عضوي المكتب السياسي للحزب حمدي حسون الزبيدي ورشيد العزاوي ورئيس كتلة التوافق في مجلس ديالى زياد العبودي والمرشح لمنصب المحافظ لمحافظة ديالى عمرعزيز. بحسب البيان.

الى ذلك حذرت لجنة تنسيقية الأحزاب والتيارات السياسية في محافظة ديالى، الثلاثاء، من تداعيات تأخير انتخاب محافظ جديد، داعية الكتل السياسية في مجلس المحافظة إلى تغليب المصلحة الوطنية وحسم هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

الى ذلك قال المتحدث الإعلامي باسم لجنة تنسيقية للأحزاب والتيارات السياسية في ديالى جمال شاكر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وفاة محافظ ديالى هشام الحيالي بحادث مروري في الـ١٨ من شهر آب الحالي، قرب منطقة كلار، أحدث فراغاً في الإدارة التنفيذية"، محذراً من "التداعيات السلبية لتأخر انتخاب محافظ جديد يعمل على ملء الفراغ وضمان استمرارية العمل في ملفات هامة أبرزها الخدمات".

ودعا شاكر الأحزاب السياسية في مجلس المحافظة إلى "تغليب المصلحة الوطنية وحسم ملف انتخاب المحافظ بأسرع وقت ممكن من اجل قطع الطريق أمام المصطادين بالماء العكر"، مشيرا إلى أن "جميع القوى تؤيد مبدأ السرعة لتحديد شخصية المحافظ المقبل لأنها تدرك أهمية الأمر في ظل المستجدات الراهنة". وكان رئيس مجلس محافظة ديالى طالب محمد كشف، في وقت سابق،أن المشاورات بين الكتل السياسية لانتخاب محافظ جديد ستبدأ مطلع الأسبوع المقبل، متوقعا أن تكون المهمة صعبة في ظل وجود تنافس بين الكتل السياسية. ولقي محافظ ديالى هشام الحيالي مصرعه، في الـ١٨ من آب الحالي، مع خمسة أشخاص بينهم نجله، بحادث سير في منطقة كلار، عندما كان متوجهاً إلى محافظة السليمانية. يذكر أن الحيالي تسلم منصب محافظ ديالى، في (٧ آذار ٢٠١٢)، عقب انتخابه بأغلبية أصوات مجلس محافظة ديالى خلفاً للمحافظ المستقيل عبد الناصر المهداوي وهو قيادي بارز في الحزب الإسلامي.

عضو الأمن النيابية يؤكد أن البعض يسعى لخلق الفتنة

الأعـرجـي: شـراء الأسـلحـة في الـوسـط والجـنـوب "شائعات"

وصف عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قاسم الاعرجي الحديث عن بيع الأسلحة في محافظات الوسط والجنوب بـ"الشائعات"، وفي حين اعتبر أن الهدف منه خلق فتنة بين أبناء الشعب، أكد عدم وجود أدلة حقيقية على تورط السعودية أو غيرها بقضية شراء السلاح أو نقلها إلى مناطق أخرى.

□ متابعة /المدى

بينما طالبت النائبة عن محافظة البصرة سوزان السعد امس الثلاثاء الاجهزة الامنية باتخاذ التدابير العاجلة لافشال مخطط اقليمي – طائفي خطير يهدف الى افراغ مناطق وسط وجنوب العراق من ابسط انواع الاسلحة التي من شأنها ان تذود عنها اذا ما تعرضت الى خطر. فيما وقال قاسم الاعرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "لجنة الأمن والدفاع تردها معلومات لكنها ليست مؤكدة عن الأساليب في شراء الأسلحة"، مبيناً أن "هناك في الشارع شائعات ودعايات بأن السلاح وصل إلى أسعار خيالية وأن بعض التجار ينقلونه إلى المناطق الغربية".

وأضاف الاعرجي أن "الأجهزة الأمنية ونقاط التفتيش التي نتابع معها يومياً لم تسجل لدينا ملاحظات بهذا الشأن"، معتبراً أن "هذا الموضوع يراد منه خلق مشكلة وفتنة داخل الشعب وكان الوضع يتفجر بين لحظة وأخرى أو لأجل إثارة المشاعر الطائفية بين السنة والشيعة".

وتابع الاعرجي أن "الوضع السياسي حالياً أفضل من الأيام السابقة والمخاوف أصبحت ضعيفة وليس هناك مخاوف حقيقية عما يجري"، مؤكداً أنه "لا توجد لدينا أدلة حقيقية على تورط السعودية أو غيرها بقضية شراء السلاح أو نقلها إلى مناطق أخرى". وشكك الاعرجي بـ"ادعاءات شراء الأسلحة"، داعياً إلى أن "تكون الأمور طبيعية ولا يتم تهويل الأمور كون الأوضاع طبيعية جداً".

وكان المرجع الديني المقيم في إيران كاظم الحائري أفتى، أول من أمس الاثنين بحرمة بيع السلاح في محافظات الوسط والجنوب لجهات مجهولة، مؤكدا أن من فعل ذلك ارتكب "إثماً كبيراً"، فيما اعتبره "شريكا" في الجرائم التي سترتكب بالسلاح الذي يبيعه.

الى ذلك قالت السعد في بيان صحفي تلقت"المدى" نسخة منه امس الثلاثاء انه "لا يخفى عن الجميع الدور المشبوه الذي تلعبه بعض الدول الاقليمية بغية ارباك الاوضاع الامنية واعادته الى المربع الاول متمثلا بالطائفية المقيته التي تخدم بشكل مباشر مصالحها الدنيئة في البلد".

وطالبت الاجهزة الامنية بـ "توخي الحيطة والحذر والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والاهالي في تلك المناطق لاجل توعيتهم الى الخطر الكبير المحدق بهم اذا ما استمروا ببيع اسلحتهم الى تجار الاسلحة الذين يحاولون جاهدين إغراءهم بالأموال المجزية".

وبينت السعد ان "هدف تلك الدول، هو اضعاف المناطق التي تمثل اغلبية شيعية، لاجل غاية في نفس يعقوب، لاسيما ان الجميع مطلع على عدائها الازلي لاكبر مكون في البلد، ومحاولاتها الحثيثة للنيل منه".

ودعت الحكومات المحلية وشيوخ ووجهاء العشائر في تلك المناطق الى "ممارسة دورهم والحفاظ على المواطن من الابتزاز من قبل ضعيفي النفوس، الذين لا يهمهم سوى جني المال على حساب امن وكرامة ابناء جلدتهم".

وحثت السعد جميع اطياف الشعب، سواء من اهل السنة او المسيح و الاقليات الاخرى الى "التوحد والوقوف بحزم ضد المخططات الرامية الى زرع الفتنة بين ابناء الشعب الواحد، لان الضرر اذا ما اصاب طائفة معينة فانه سينعكس تلقائيا على جميع الطوائف".

وكان النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عدي عواد حذر ، في وقت سابق ، من مخطط سعودي قطري لشراء السلاح من مناطق الوسط والجنوب ذات الغالبية "الشيعية" بمبالغ مالية تفوق قيمته الحقيقية بهدف تأجيج "الفتنة الطائفية"، وفي حين وصف ذلك المخطط بـ"الخطير"، اعتبرها تهديداً لمكون كبير في البلاد.

وسبق أن كشف عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حاكم الزاملي، عن وجود حركة منظمة لجمع أسلحة خفيفة ومتوسطة من الوسط والجنوب لتهريبها إلى سوريا، وفي حين اتهم دولة مجاورة بتمويل تلك العملية، دعا الأجهزة الأمنية إلى "اليقظة والحذر" لإحباط هذا المخطط.

فيما حذر خطيب صلاة الجمعة في مدينة الكوت بمحافظة واسط كاظم الحسيني، من تفاقم ظاهرة شراء الأسلحة من محافظات الوسط والجنوب بأسعار مغرية وتهريبها إلى المعارضة السورية، مؤكداً أن الهدف منها هو تفريغ تلك المحافظات من الأسلحة لإشعال حرب طائفية فيها